

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون

رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية الصادر بالقانون رقم ٩٥

لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الوزارة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل مجموعة وزارية للتنمية الصناعية برئاسة السيد الفريق نائب رئيس مجلس

الوزراء للتنمية الصناعية ووزير وزارتي الصناعة والنقل وعضوية كل من السادة :

وزيرة البيئة .

وزير الدولة للإنتاج الحربى .

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة .

وزيرة التنمية المحلية .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية .

وزير قطاع الأعمال العام .

وزير البترول والثروة المعدنية .

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع .

ممثل عن وزارة الدفاع .

ممثل عن وزارة الداخلية .

وللمجموعة الوزارية أن تدعو لحضور اجتماعاتها بعض السادة الوزراء ورؤساء الهيئات أو غيرهم وأن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة والمتخصصين لمعاونتها فى المهام المسندة إليها .

ويحضر اجتماعاتها مستشارو رئيس مجلس الوزراء المختصين .

(المادة الثانية)

تختص المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بالآتى :

- ١ - وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية .
- ٢ - العمل على تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص المباشر فى القطاع الصناعى .
- ٣ - وضع تنفيذ خطة محددة بمستهدفات زمنية لتعميق المكون المحلى للصناعة الوطنية وعلى الأخص منها (١٥٢) فرصة استثمارية محددة لتحقيق الاكتفاء الذاتى بقدر الإمكان فى هذه الفرص .
- ٤ - تنفيذ آلية موحدة لتنمية الأراضى الصناعية وإتاحتها للمستثمرين ومتابعة تنفيذهم لخطط تنمية الأراضى .
- ٥ - إصدار الموافقات المطلوبة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية والتأكد من تنفيذها على أرض الواقع .
- ٦ - التنسيق الكامل بين كافة الوزارات والجهات المعنية لضمان تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعى وتشغيله .
- ٧ - وضع خطة تنفيذية لتعظيم الصادرات الصناعية بالتنسيق مع اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المتخصصة .

٨ - ما يسند إليها من اختصاصات أخرى أو يحال لها من موضوعات من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثالثة)

تجتمع المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية مرة كل أسبوع على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك بناءً على دعوة من رئيسها .
وتكون رئاسة المجموعة الوزارية لرئيس مجلس الوزراء حال حضوره .

(المادة الرابعة)

يكون للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيسها .

(المادة الخامسة)

تعد المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية تقريراً دورياً بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها يعرضه رئيسها على رئيس مجلس الوزراء .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى غرة المحرم سنة ١٤٤٦ هـ
(الموافق ٧ يوليىة سنة ٢٠٢٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مديولى